

مشروع قانون يتعلق بالصحة والسلامة في العمل في القطاعين العام والخاص

القسم الأول مقتضيات عامة الباب الأول تعريف

المادة الأولى:

في مفهوم هذا القانون يراد ب:

- المشغل:** كل شخص ذاتي أو معنوي، خاص أو عام، يشغل عاملاً أو عدة عمال.
- العامل:** كل شخص مستخدم من طرف مشغل أو عدة مشغلين ، أو موضوع تحت تبعيته بما في ذلك أعوان الدولة.
- المؤسسة:** مجموع المنشآت والهياكل والتجهيزات الموضوعات تحت إمرة المشغل بهدف إنتاج أو توزيع منافع أو خدمات.
- أماكن العمل:** جميع الأماكن التي يتعين على العمال التواجد بها أو الذهاب إليها بحكم عملهم، و الموضوعات تحت إمرة المشغل.
- الخطر المهني:** احتمال الإضرار بصحة العمال والمساس بسلامتهم جراء تعرضهم لخطر موجود في مكان العمل.
- مواد:** كل سائل ، غاز ، مادة صلبة ، ذو أصل كيميائي أو بيولوجي.
- مستحضرات:** هي خلطات أو محاليل تتكون من مادتين أو أكثر.
- الوقاية:** التدابير أو الإجراءات التي تمكن من الحفاظ على صحة وسلامة العمال، وتحسين ظروف العمل، وذلك بهدف تفادي أو التقليل من المخاطر المهنية.
- وسائل الوقاية:** وسائل الحماية ومعدات الوقاية الجماعية أو الفردية بما فيها ملابس العمل الموضوعات رهن إشارة العامل.

تجهيزات العمل: كل آلة أو جهاز أو أداة أو آلية أو معدات أو منشآت تستعمل في العمل.

الخدمات الصحية الوقائية في العمل: الخدمات التي توفرها المصلحة الطبية للمشغل بالمؤسسة طبقا للقوانين الجاري بها العمل بهدف الحفاظ على صحة العمال في الشغل .

المصالح المختصة في الصحة والسلامة في العمل: الهيآت المكلفة بالنهوض بالصحة والسلامة داخل المؤسسة داخلية كانت أو خارجية.

المساطر الاستعجالية: الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تنظيم إسعافات عاجلة في حالة كوارث أو أحداث تشكل خطرا جسيما يهدد صحة الأشخاص وسلامة الممتلكات.

تصميم خطة الإخلاء: تصميم المكان أو المؤسسة الذي يبين العناصر الضرورية لإخلاء الأشخاص في حالة وجود خطر يتهدد حياتهم أو صحتهم.

مسؤول الصحة والسلامة في العمل : الشخص المعين من طرف المشغل والمكلف بالصحة والسلامة في العمل .

ممثلي العمال:

– **في القطاع الخاص:** الممثلين النقابيين بالمؤسسة عند وجودهم ، أو مندوبي الأجراء كما هو منصوص عليه في القانون رقم 99-65 المتعلق بمدونة الشغل.

– **في القطاع العام:** الأشخاص المعينون من طرف المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا عند وجودهم، أو ممثلي الموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

الباب الثاني

مجال التطبيق

المادة 2:

يهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ والقواعد العامة لتحسين الصحة والسلامة في العمل، وكذا قواعد الوقاية من المخاطر المهنية في أماكن العمل.

وتسري مقتضيات هذا القانون على جميع المشغلين والعمال في جميع فروع الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص كما تطبق أيضا على:

1. المقاولات والمؤسسات الصناعية أو التجارية أو الفلاحية أو الخدماتية أو مقاولات الصناعة التقليدية التابعة للدولة والجماعات المحلية؛
 2. الوظيفة العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية؛
 3. التعاونيات والشركات المدنية، والنقابات المهنية والجمعيات والمجموعات على اختلاف أنواعها.
- لا تسري مقتضيات هذا القانون على الأنشطة التابعة للقطاع العام التي تقدم خدمة تتعلق بالدفاع والأمن والسلامة والوقاية المدنية، وفي حالة الطوارئ والاستعجال. غير أن هذه الأنشطة تبقى خاضعة للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها في مجال الصحة والسلامة في العمل، وعند الاقتضاء لتشريع خاص يطبق عليها.

القسم الثاني

مقتضيات مشتركة بين القطاعين العام والخاص

الباب الأول

مبادئ الوقاية

المادة 3:

يجب أن تركز الوقاية من المخاطر المهنية على المبادئ العامة التالية:

1. تفادي المخاطر؛
2. تقييم المخاطر التي لا يمكن تفاديها؛
3. مكافحة المخاطر من المصدر؛
4. ملاءمة العمل للشخص خاصة فيما يتعلق بوضع تصور لمراكز العمل، وكذا اختيار التجهيزات وأساليب العمل والإنتاج بهدف التخفيف على وجه الخصوص، من العمل الرتيب والعمل الإيقاعي والتقليل من آثارهما على الصحة؛
5. الأخذ بعين الاعتبار تطور التقنيات؛
6. استبدال ما هو خطير بما هو غير خطير أو بما هو أقل خطورة؛

7. التخطيط للوقاية للحصول على مجموعة متجانسة تضم التقنيات وتنظيم العمل وظروف الحياة في العمل والعلاقات الاجتماعية وتأثير العوامل المحيطة بالعمل؛

8. اتخاذ تدابير الوقاية الجماعية وإعطائها الأولوية على تدابير الوقاية الفردية؛

9. إعطاء التعليمات المناسبة للعمال ، واتخاذ إجراءات مصاحبة من أجل التطبيق السليم لهذه التعليمات.

المادة 4:

يجب، عند وضع أي مخطط أو برنامج للوقاية من المخاطر المهنية على المستوى الوطني أو الجهوي أو القطاعي أو على مستوى مكان العمل، الارتكاز على المبادئ المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه، والأخذ بعين الاعتبار نوعية المخاطر وطبيعة الأنشطة والقطاعات المعنية.

الباب الثاني

الحقوق والواجبات

الفرع الأول

حقوق وواجبات المشغل

المادة 5:

يمكن أن يستفيد المشغل من الخدمات المتعلقة بالتكوين والإخبار والنصح والمساعدة في مجال الصحة والسلامة في العمل تقدمها كل هيئة تكوين مختصة في هذا المجال.

المادة 6:

يمكن للمشغل أن يفوض كلا أو جزءا من سلطاته في مجال الوقاية من المخاطر المهنية، شريطة أن يوافق المفوض إليهم على ذلك، وأن يتمتعوا بالكفاءة والسلطة والوسائل الضرورية للقيام بمهامهم.

المادة 7:

يجب على المشغل أن يتخذ، بناءً على المبادئ العامة للوقاية المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه، الإجراءات اللازمة لضمان سلامة العمال والحفاظ على صحتهم البدنية والذهنية في أماكن العمل. ويجب عليه أساساً:

1. الامتثال للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال الصحة والسلامة في العمل عند تصميم وبناء وتوسيع وتهيئة وصيانة وتجهيز البنايات المعدة لاستقبال العمال؛
2. تقييم المخاطر المهنية المتواجدة في أماكن العمل ووضع إجراءات الوقاية المناسبة لها؛
3. وضع برامج للوقاية من المخاطر المهنية وتحديد طرق تنفيذها؛
4. تعيين من بين المستخدمين مسؤول أو عدة مسؤولين عن الصحة والسلامة في العمل بالنسبة للمؤسسات التي تشغل ما بين 10 و 50 عاملاً دائماً، والمؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال دائمين إذا كان نشاطها يشكل خطراً على صحة وسلامة العمال ويجب إعلان أسمائهم في أماكن بارزة وسهلة الولوج.
- تحدد من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالشغل؛ لائحة الأنشطة التي قد تشكل خطراً على صحة وسلامة العمال وتستوجب تعيين مسؤول عن الصحة والسلامة في العمل .
5. التأكد من أن التعرض للعناصر الفيزيائية ، أو للمواد أو للمستحضرات أو استعمال تجهيزات العمل ، لا تلحق الضرر بصحة وسلامة أي شخص في مكان العمل
- 6- اتخاذ التدابير الضرورية إذا ما تبين أن العناصر الفيزيائية، أو المواد أو المستحضرات أو تجهيزات العمل قد تلحق الضرر بصحة وسلامة أي شخص في مكان العمل.
7. إخبار العامل بالمخاطر المرتبطة بعمله، وتأمين التكوين والتدريب والإشراف المناسبين له؛

8.إلصاق، في أماكن ظاهرة ومناسبة وسهلة الولوج بالنسبة للعمال، المعلومات المتعلقة بالمخاطر وإجراءات الوقاية التي تطبق على كافة مراكز العمل، وكذا المساطر الاستعجالية، وتصاميم خطط الإخلاء في حالة خطر جسيم و حال؛

9.توفير كافة وسائل الوقاية الجماعية، وعند الاقتضاء، تزويد العامل مجاناً بوسائل الوقاية الفردية والتأكد من أنه يستعملها عند القيام بعمله؛

10.تمكين العمال من الخدمات الصحية الوقائية في العمل، والتي تتضمن مراقبة أماكن العمل ، ومراقبة التعرض للمخاطر ، والمراقبة الطبية للعمال؛

11.السهر على إحداث وتفعيل المصلحة الطبية للشغل ولجنة السلامة وحفظ الصحة التي تم تحديد شروط إحداثها واشغالها في التشريع الجاري به العمل؛

12.الأخذ بعين الاعتبار الآراء الصادرة عن المصالح المختصة في مجال الصحة والسلامة في العمل؛

13. مسك لائحة بحوادث الشغل والأمراض المهنية، وانجاز تقارير تحليلية حولها؛

14.القيام بشكل دوري بمراقبة تجهيزات العمل من قبل أشخاص أو هيئات مؤهلة.

تتولى السلطة الحكومية المكلف بالشغل تحديد لائحة هذه التجهيزات التي تتطلب مراقبة دورية.

المادة 8:

يجب أن يسهر المشغل على ملاءمة الإجراءات المنصوص عليها في المادة 7 أعلاه، مراعاة لتغير الظروف والأحوال وتطور المخاطر، وكذا بروز مخاطر جديدة.

الفرع الثاني حقوق وواجبات العامل

المادة 9:

للعامل الحق في ظروف عمل لائقة تصون صحته وسلامته البدنية والعقلية ويحق له على وجه الخصوص الاستفادة من :

1. الخدمات المتعلقة بالتكوين والإخبار وإسداء النصح في مجال الصحة والسلامة في العمل، ولاسيما تلك المتعلقة بعمله ومكان عمله، وتلقي التكوين والتدريب والإشراف المناسبين.

2. الاستفادة من الخدمات الصحية الوقائية في العمل حسب المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها؛

3. المشاركة في مسلسل الوقاية من المخاطر المهنية وإخباره ببرنامج الوقاية المعد من طرف المشغل.

المادة 10:

يحق للعامل الانسحاب من مركز عمله في حالة خطر جسيم وحال يهدد حياته وصحته.

ولا يمكنه ممارسة هذا الحق إذا كان سيلحق ضررا بالحياة والصحة والسلامة البدنية لشخص آخر، أو إذا كانت ظروف إنجاز العمل عادية بالنسبة لنوع النشاط الذي يزاوله.

المادة 11:

يجب على العامل أن يستعمل بكيفية صحيحة تجهيزات العمل والمواد والمستحضرات، وكذا وسائل الوقاية الموضوعة رهن إشارته من طرف المشغل. لا يحق للعامل تعطيل أو استبدال أو تنقيط وسائل السلامة الخاصة بتجهيزات العمل بكيفية عشوائية.

المادة 12:

يجب على العامل ان يطلع على برنامج الوقاية المعد من طرف المشغل، وأن يساهم في تنفيذه .

يجب عليه أن يشعر على الفور المشغل مباشرة أو بواسطة لجنة السلامة وحفظ الصحة، أو ممثلي العمال ، أو مسؤولي الصحة والسلامة في العمل، أو كل هيئة

داخلية مكلفة بأمر الصحة والسلامة في العمل بكل وضعية عمل يرى فيها سببا معقولا يدفعه للاعتقاد بتشكيلها لخطر جسيم وحال على الصحة و السلامة ، وكذا بكل خلل عاينه في وسائل الوقاية.

يجب على العامل أن يهتم، وذلك بحسب تكوينه وإمكانياته، بصحته وسلامته، وكذا بصحة وسلامة الأشخاص الآخرين المعنيين بأفعاله أو إغفاله في العمل.

المادة 13:

إن واجبات العمال في ميدان الصحة والسلامة في العمل لا تعفي المشغل أو المفوض له من المسؤولية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

الباب الثالث

مقتضيات خاصة بالقطاع العام

المادة 14:

يجب إحداث لجنة أو لجان للسلامة وحفظ الصحة، في جميع الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والتي ليس لها طابع صناعي أو تجاري ،

تساهم لجنة السلامة وحفظ الصحة في حماية السلامة والصحة البدنية والعقلية للعمال، وتحسين ظروف العمل كما تسهر على احترام المقتضيات القانونية المتعلقة بالصحة والسلامة في العمل.

تضم لجنة السلامة وحفظ الصحة ممثلين عن الإدارة وممثلين عن العمال. وتتولى السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية تحديد كيفية تطبيق هذه المادة.

المادة 15 :

يجب إحداث مصلحة طبية للشغل في جميع الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والتي ليس لها طابع صناعي أو تجاري .

يتجلى دور المصلحة الطبية للشغل في وقاية العمال من أي تدهور لصحتهم جراء عملهم. تقوم هذه المصلحة باتخاذ كل المبادرات التي تهتم الصحة في العمل بهدف الحفاظ على الصحة البدنية والعقلية للعمال طوال مسارهم المهني.

المادة 16:

من أجل ضمان توفير الكفاءات الطبية والتقنية والتنظيمية الضرورية للوقاية من المخاطر المهنية وتحسين ظروف العمل يجب أن تستدعي المصلحة الطبية للشغل عند الحاجة للاشتغال إلى جانب طبيب الشغل والمرضين كل شخص أو هيئة لديهم الكفاءة في هذه المجالات.

يجب وضع هذا الفريق المتعدد الاختصاصات، تحت مسؤولية رئيس المصلحة الطبية للشغل ويتولى طبيب الشغل مهمة تنسيق عمل هذا الفريق. يجب ضمان استقلال الأشخاص و الهيئات المتعاقدة مع الإدارة غير التابعة لها بموجب اتفاق ينص على :

- 1 – المهام المعهودة إليهم وكيفيات ممارستها؛
- 2 – الوسائل الموضوعة رهن إشارتهم، والتدابير المتخذة لضمان ولوجهم لأماكن العمل وكذا شروط إنجاز مهامهم خاصة تلك المتعلقة بضمان تقديم وجهات نظرهم او مواقفهم بحرية تامة .

المادة 17:

يسهر على تنفيذ مهام الطبية للشغل طبيب او اكثر ، يطلق عليهم أطباء الشغل وينتمون:

- إما لمصلحة أحدثتها الإدارة أو المؤسسة العمومية؛
- إما لمصلحة مشتركة انخرطت فيها عدة إدارات.

المادة 18:

يجب على طبيب الشغل أن يؤدي مهمته بكل استقلالية واحترامه أخلاقيات المهنة، كما يجب عليه ان يتصرف لصالح صحة وسلامة العمال الذين يشرف على مراقبتهم الطبية.

يجب التمييز بين طبيب الشغل و الأطباء المكلفين بفحوصات الاهلية وكذا الأطباء المكلفين بالمراقبة.

يمكن لطبيب الشغل دون المساس بمهام الأطباء المكلفين بفحوصات الأهلية تقديم اقتراحات أو إبداء رأيه عند تعيين العامل في منصب شغل بالنظر لخصوصيات المنصب والحالة الصحية للعامل.

المادة 19:

يجب أن يتلقى طبيب الشغل من السلطة الإدارية التابع لها رسالة تحدد مهمته والمصالح والمؤسسات التي سيشرف عليها وكذا أهداف مهمته و الجدولة الزمنية لإنجازها. وتتولى السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية تحديد الحد الأدنى من الوقت الذي يجب على طبيب الشغل تكريسه للعمال.

المادة 20:

يحدد بمقتضى نص تنظيمي من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية كيفية إبرام وإنهاء الاتفاقات مع اطباء الشغل .

المادة 21:

تحدد طرق تطبيق المواد من 15 إلى 20 أعلاه من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية.

الباب الرابع

مقتضيات زجرية تهم القطاع الخاص

المادة 22:

يعاقب المشغلون بغرامة من 25000 الى 50000 درهم في عما يلي :

1. عدم احترام المبادئ المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القانون؛
2. عدم وجود خطط أو برامج للوقاية من الأخطار المهنية في مكان العمل
3. عدم الامتثال لأحكام المادة (7)؛
4. رفض ملائمة التدابير المشار إليها في المادة 7 من هذا القانون، للظروف المتغيرة والمخاطر المتغيرة أو ظهور أخرى جديدة.

المادة 23:

في حالة العود، يجب أن تضاعف الغرامة عن المخالفة لأحكام المواد السابقة من هذا القانون إذا ارتكبت خلال السنتين التاليتين لصدور الحكم النهائي.

المادة 24:

يعاقب بغرامة 25000 إلى 30000 درهم، كل من يعرقل تطبيق أحكام هذا القانون أو النصوص التنظيمية المتعلقة به ، او يمنع اعوان تفتيش الشغل من ممارسة مهامهم.

الباب الخامس مقتضيات مختلفة

المادة 25:

تقوم السلطات العمومية المختصة ب:

- تحسين بشكل مستمر للسلامة والصحة للوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية والوفيات الناجمة عن الشغل من خلال تنمية، باستشارة المنظمات المهنية والعمال الأكثر تمثيلا، سياسة وطنية، نظام وطني وبرامج وطنية للوقاية من المخاطر المهنية؛
- تعزيز الترسانة التشريعية والتنظيمية الوطنية الجاري بها العمل في مجال السلامة والصحة في الشغل وتقوم، بشكل دوري، بتقييم معياري ومؤسساتي لها، وتلائمها مع متطلبات تحسين ظروف الحياة في العمل ؛
- تطوير ثقافة للوقاية من المخاطر المهنية مبنية على الإخبار والتكوين والاستشارة والمشاركة.

المادة 26:

تحدد مراسيم والقرارات كفيات وشروط تطبيق أهداف ومقتضيات هذا القانون على مختلف قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي.

الباب السادس أجهزة المراقبة

المادة 27:

يكلف بمراقبة تطبيق مقتضيات هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه الأعوان الذين كلفتهم إداراتهم بذلك.

الباب السابع مقتضيات ختامية

المادة 28:

يجب ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال الصحة والسلامة في الشغل مع مقتضيات هذا القانون.

المادة 29:

يجب تحيين أو تعديل أو نسخ جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المخالفة للمقتضيات والمبادئ العامة لهذا القانون.

المادة 30:

يدخل هذا القانون حيز التطبيق بعد انصرام أجل ستة (06) أشهر ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

Loi sur la santé et la sécurité au travail dans les deux secteurs privé et public

Titre premier

Dispositions générales

Chapitre premier

Définitions

Article premier :

Au sens de la présente loi on entend par :

Employeur : toute personne physique ou morale, privée ou publique, employant un ou plusieurs travailleurs.

Travailleur : toute personne occupée par un employeur ou placée sous sa direction y compris les agents de l'Etat.

Etablissement : l'ensemble des installations, des structures et des équipements placés sous la direction d'un employeur en vue de la production ou de la distribution de biens ou de services.

Lieux de travail : Tous les lieux où les travailleurs doivent se trouver ou se rendre du fait de leur travail et qui sont placés sous la direction de l'employeur.

Risque professionnel : La combinaison de la probabilité et de la (des) conséquence(s) de survenance d'une altération de la santé des travailleurs ou d'une atteinte à leur sécurité suite à l'exposition à un danger présent sur le lieu de travail.

Substances : tout liquide, gaz ou solide, qu'il soit d'origine chimique ou biologique.

Préparations : les mélanges ou solutions composés de deux substances ou plus.

Prévention : Mise en œuvre des dispositions ou des mesures permettant de préserver la santé et la sécurité des travailleurs et améliorer les conditions de travail en vue d'éviter ou de diminuer les risques professionnels.

Moyens de protection : les protecteurs et les dispositifs de protection collectifs ou individuels y compris les vêtements de travail mis à la disposition du travailleur.

Equipements de travail : toute machine, appareil, outil, engin, matériel ou

installation, utilisés au travail.

Services de santé au travail préventifs: prestations dispensées par le service médical du travail de l'établissement conformément à la législation en vigueur en vue de préserver la santé des travailleurs au travail.

Services compétents en santé et sécurité au travail : organes internes et externes compétents dans la promotion de la santé et la sécurité au sein de l'établissement.

Procédures d'urgence : Dispositifs prévoyant l'organisation des secours en urgence en cas de catastrophes ou d'événements à risque majeur mettant en péril la santé des personnes et/ou l'intégrité des biens.

Plan d'évacuation : plan du local ou de l'établissement sur lequel sont illustrés les éléments nécessaires à l'évacuation des personnes dans les meilleurs délais, en cas de danger mettant en péril leur vie ou leur santé.

Le responsable de la santé et la sécurité au travail : La personne désignée par l'employeur et chargé des questions de santé et de sécurité au travail,

Les représentants des travailleurs :

- *pour le secteur privé* : les représentants syndicaux ou à défaut les délégués des salariés tel qu'ils ont été mentionnés dans la loi 65-99 relative au code du travail ;
- *pour le secteur public* : « les représentants désignés par les organisations syndicales les plus représentatives » ou à défaut « les représentants du personnel dans les commissions administratives paritaires tels qu'ils ont été mentionnés dans le statut général de la fonction publique ».

Chapitre 2

Champ d'application

Article 2 :

La présente loi fixe les règles et les principes généraux d'amélioration de la santé et de la sécurité au travail et précise les règles de prévention des risques professionnels sur les lieux du travail.

Les dispositions de la présente loi sont applicables aux employeurs ainsi qu'aux travailleurs de tous les secteurs d'activités privés.

Elles sont également applicables :

1. Aux entreprises et établissements à caractère industriel, commercial, artisanal, agricole ou de services relevant de l'Etat ou des collectivités locales ;
2. A la fonction publique, aux collectivités locales et aux établissements publics;
3. Aux coopératives, sociétés civiles, syndicats, associations et groupements de toute nature.

Les dispositions de la présente loi ne s'appliquent pas aux activités relevant du secteur public qui consistent à offrir un service de défense, de sûreté, de protection civile et en cas d'alerte et d'urgence.

Toutefois, ces activités demeurent régies par les dispositions législatives et réglementaires qui leur sont applicables en matière de santé et de sécurité au travail ou, à défaut, par une législation spécifique qui leur sera appliquée.

Titre II

Dispositions communes aux deux secteurs public et privé

Chapitre premier

Principes de prévention

Article 3 :

La prévention des risques professionnels doit être fondée sur les principes généraux suivants :

- éviter les risques ;
- évaluer les risques qui ne peuvent pas être évités ;
- combattre les risques à la source ;
- adapter le travail à l'Homme, en particulier en ce qui concerne la conception des postes de travail ainsi que le choix des équipements et des méthodes de travail et de production, en vue notamment d'atténuer le travail monotone et le travail cadencé et de réduire les effets de ceux-ci sur la santé ;

- tenir compte de l'évolution de la technique ;
- remplacer ce qui est dangereux par ce qui n'est pas dangereux ou par ce qui est moins dangereux ;
- planifier la prévention en visant un ensemble cohérent qui intègre la technique, l'organisation du travail, les conditions de vie au travail, les relations sociales et l'influence des facteurs ambiants au travail ;
- prendre des mesures de protection collective en leur donnant la priorité sur les mesures de protection individuelle ;
- donner les instructions appropriées aux travailleurs et établir des mesures d'accompagnement afin de garantir la bonne observation de ces mesures.

Article 4 :

L'élaboration de tout plan ou programme de prévention des risques professionnels à l'échelle nationale, régionale, sectorielle ou au niveau du lieu de travail doit s'appuyer sur les principes prévus dans l'article 3 ci-dessus et tenir compte des spécificités des risques, de la nature des activités et des secteurs concernés.

Chapitre 2

Droits et Obligations

Section 1

Droits et obligations de l'employeur

Article 5 :

L'employeur peut bénéficier de services de formation, d'information, de conseil et d'assistance en matière de santé et sécurité au travail assurés par tout organisme compétent et habilité en la matière.

Article 6 :

L'employeur peut déléguer tout ou partie de ses prérogatives en matière de prévention des risques professionnels à condition que les délégués soient consentants et pourvus de la compétence, de l'autorité et des moyens requis pour l'accomplissement de leur mission.

Article 7 :

L'employeur doit prendre, sur la base des principes généraux de prévention prescrits par l'article 3 ci-dessus, les mesures nécessaires pour assurer la sécurité et protéger la santé physique et mentale des travailleurs sur les lieux du travail.

Il doit notamment:

1. Se conformer aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur en matière de santé et de sécurité au travail lors de la conception, la construction, l'extension, l'aménagement, l'entretien, et l'équipement de bâtiments destinés à recevoir les travailleurs ;
2. Evaluer les risques professionnels présents sur les lieux de travail et mettre en œuvre les actions de prévention adaptées ;
3. Mettre en place des programmes de prévention des risques professionnels et déterminer les moyens d'y parvenir.
4. Désigner parmi son personnel un ou plusieurs responsables de la santé et la sécurité au travail, et en afficher les noms dans des endroits visibles et facilement accessibles aux travailleurs, pour les établissements employant entre 10 et 50 salariés permanents et les établissements employant moins de 10 salariés permanents lorsqu'ils sont à risque.

La liste des activités à risques professionnels qui nécessite la désignation d'un responsable de la santé et la sécurité au travail sera fixée par l'autorité gouvernementale chargée du travail ;

5. S'assurer que l'exposition aux agents physiques, aux substances ou préparations ou l'utilisation des équipements de travail ne porte pas atteinte à la santé ou à la sécurité de quiconque sur un lieu de travail ;
6. Prendre les mesures nécessaires si ces agents physiques, substances, préparations ou équipement de travail peuvent porter atteinte à la santé ou à la sécurité de quiconque sur un lieu de travail ;
7. Informer le travailleur sur les risques liés à son travail et lui assurer la formation, l'entraînement et la supervision appropriés;

8. Afficher, dans des endroits visibles, convenables et facilement accessibles aux travailleurs, les informations concernant les risques et les mesures de prévention qui s'appliquent à tous les postes de travail ainsi que les procédures d'urgence et plans d'évacuation en cas de danger grave et imminent.
9. Mettre en place tous les moyens de protection collective et, le cas échéant, fournir gratuitement au travailleur les moyens de protection individuelle et s'assurer qu'il les utilise à l'occasion de son travail ;
10. Fournir aux travailleurs des services de santé au travail préventifs incluant la surveillance du milieu de travail, la surveillance des expositions aux risques et la surveillance médicale des travailleurs ;
11. Veiller à la création et à l'opérationnalisation du service médical du travail et du comité de sécurité et d'hygiène dont les conditions de création et de fonctionnement sont prévues par la législation en vigueur ;
12. Prendre en considération les avis émanant des services compétents en santé et sécurité au travail.
13. Tenir une liste des accidents du travail et des maladies professionnelles et établir des rapports d'analyse les concernant.
14. Procéder périodiquement à la vérification des équipements du travail par des personnes ou organismes qualifiés.

La liste des équipements nécessitant une vérification périodique sera fixée par l'autorité gouvernementale chargée du travail.

Article 8 :

L'employeur doit veiller à l'adaptation des mesures prévues dans l'article 7 ci-dessus pour tenir compte du changement des circonstances, de l'évolution des risques et de l'apparition de risques nouveaux.

Section 2

Droits et obligations du travailleur

Article 9 :

Le travailleur a droit à des conditions de travail décentes qui préservent sa santé, sa sécurité et son intégrité physique et mentale, notamment :

1. à des services de formation, d'information et de conseil en matière de santé et de sécurité au travail, particulièrement en relation avec son travail et son lieu de travail, et de recevoir la formation, l'entraînement et la supervision appropriés ;
2. de bénéficier de services de santé au travail préventifs en fonction des risques auxquels il peut être exposé ;
3. de participer au processus de prévention des risques professionnels, et d'être informé sur le programme de prévention élaboré par l'employeur.

Article 10 :

Le travailleur a le droit de se retirer de son poste de travail en cas de danger grave et imminent pour sa vie ou sa santé.

Ce droit de retrait ne peut cependant pas être exercé s'il met en péril la vie, la santé, la sécurité ou l'intégrité physique d'une autre personne ou si les conditions d'exécution de ce travail sont normales dans le genre d'activités qu'il exerce.

Article 11 :

Le travailleur doit utiliser correctement les équipements de travail et les substances ou préparations ainsi que les moyens de protection mis à sa disposition par l'employeur.

Il ne doit pas mettre hors service, changer ou déplacer arbitrairement les dispositifs de sécurité propres aux équipements de travail.

Article 12 :

Le travailleur doit prendre connaissance du programme de prévention élaboré par l'employeur et contribuer à sa mise en œuvre.

Il doit signaler immédiatement à l'employeur, directement ou par l'intermédiaire du comité de sécurité et d'hygiène ou des représentants des travailleurs ou des responsables de la santé et la sécurité au travail ou de tout organe interne chargé des questions de santé et de sécurité au travail, toute situation de travail dont il a un motif raisonnable de penser qu'elle présente un danger grave et imminent pour la santé et la sécurité ainsi que toute défectuosité constatée dans les moyens de protection.

Il doit prendre soin, en fonction de sa formation et selon ses possibilités, de sa santé et de sa sécurité ainsi que de celles des autres personnes concernées par ses actes ou ses omissions au travail.

Article 13 :

Les obligations des travailleurs dans le domaine de la santé et de la sécurité au travail n'affectent pas le principe de la responsabilité de l'employeur ou son délégué conformément à la réglementation en vigueur.

Titre III
Dispositions spécifiques au secteur public

Article 14 :

Un ou plusieurs comités de sécurité et d'hygiène doivent être créés dans toutes les administrations de l'Etat, les collectivités locales et dans les établissements publics de l'Etat ne présentant pas un caractère industriel ou commercial.

Le comité de sécurité et d'hygiène a pour mission de contribuer à la protection de la santé physique et mentale et de la sécurité des travailleurs, à l'amélioration des conditions de travail et de veiller à l'observation des dispositions légales prises en ces matières.

Le comité de sécurité et d'hygiène comprend des représentants de l'administration et des représentants des travailleurs.

Les modalités d'application de cet article seront fixées par l'autorité gouvernementale chargée de la fonction publique.

Article 15 :

Un service médical du travail doit être créé dans toutes les administrations de l'Etat, les collectivités locales et dans les établissements publics de l'Etat ne présentant pas un caractère industriel ou commercial.

Le service médical du travail a pour rôle de prévenir toute altération de la santé des travailleurs du fait de leur travail. Il conduit les actions de santé au travail, dans le but de préserver la santé physique et mentale des travailleurs tout au long de leur parcours professionnel.

Article 16 :

Afin d'assurer la mise en œuvre des compétences médicales, techniques et organisationnelles nécessaires à la prévention des risques professionnels et à l'amélioration des conditions de travail, le service médical du travail doit faire appel en tant que de besoin, aux cotés du médecin du travail et des infirmiers, à des personnes ou des organismes possédant des compétences dans ces domaines.

L'équipe pluridisciplinaire ainsi constituée doit être placée sous la responsabilité du chef du service médicale du travail et doit être cordonnée par le médecin du travail. L'indépendance des personnes et organismes associés extérieurs à l'administration doit être garantie dans le cadre d'une convention qui précise :

- 1- les actions qui leur sont confiées et les modalités de leur exercice ;
- 2- Les moyens mis à leur disposition ainsi que les règles assurant leur accès aux lieux du travail et les conditions d'accomplissement de leurs missions, notamment celles propres à assurer la libre présentation de leurs observations ou positions.

Article 17 :

Les missions du service médical du travail sont assurées par un ou plusieurs médecins dénommés "médecins du travail" appartenant :

1. Soit au service crée par l'administration ou l'établissement public ;
2. Soit à un service commun à plusieurs administrations auxquelles celles-ci ont adhéré.

Article 18 :

Le médecin du travail doit exercer son activité médicale, en toute indépendance et dans le respect des dispositions de déontologie professionnelle. Il doit agir dans l'intérêt de la santé et de la sécurité des travailleurs dont il assure la surveillance médicale.

Le médecin du travail doit être distinct des médecins chargés des visites d'aptitude physique et des médecins de contrôle.

Sans préjudice des missions des médecins chargés des visites d'aptitude, le médecin du travail peut formuler un avis ou émettre des propositions lors de l'affectation du travailleur au poste du travail au vu des particularités de ce dernier et au regard de l'état de santé du travailleur.

Article 19 :

Le médecin du travail doit recevoir de l'autorité administrative à laquelle il est rattaché une lettre de mission précisant les services et établissements pour lesquels il est compétent, les objectifs de ses fonctions ainsi que les volumes de vacations horaires à accomplir.

Le temps minimal que le médecin du travail doit consacrer aux travailleurs sera fixé par l'autorité gouvernementale chargée de la fonction publique.

Article 20 :

Les modalités d'engagement et de rupture des conventions avec les médecins de travail seront fixées par voie réglementaire (à élaborer par l'autorité gouvernementale chargée de la fonction publique)

Article 21 :

Les modalités d'application des articles de 15 à 20 ci-dessus seront fixées par l'autorité gouvernementale chargée de la fonction publique

Titre IV
Dispositions spécifiques au secteur privé

Article 22 :

Sont punis d'une amende de 25000 à 50000 dirhams les employeurs du secteur privé pour :

- ✓ Le non respect des principes prévus à l'article 3 de la présente loi ;
- ✓ Le défaut d'élaboration des plans ou programmes de prévention des risques professionnels au niveau du lieu de travail
- ✓ Le non respect des dispositions de l'article 7 de la présente loi ;
- ✓ Le refus d'adapter les mesures prévues à l'article 7 de la présente loi au changement des circonstances, de l'évolution des risques et de l'apparition de risques nouveaux.

Article 23:

En cas de récidive, les amendes prévues pour les infractions aux dispositions des articles précédents de la présente loi sont portées au double, si une infraction similaire est commise au cours des deux années suivant un jugement définitif.

Article 24 :

Quiconque aura fait obstacle à l'application des dispositions de la présente loi ou des textes réglementaires pris pour son application, en mettant les agents chargés de l'inspection du travail dans l'impossibilité d'exercer leurs fonctions, est puni d'une amende 25000 à 30000 dirhams.

Titre V
Dispositions diverses

Article 25 :

Les pouvoirs publics compétents :

- améliorent de façon continue la santé et la sécurité au travail pour prévenir les accidents du travail et les maladies professionnelles et les décès imputables au travail par le développement, en consultation avec les organisations professionnelles d'employeurs et de travailleurs les plus représentatives, d'une politique nationale, d'un système national et de programmes nationaux de prévention des risques professionnels
- renforcent le dispositif législatif et réglementaire national en vigueur en matière de santé et de sécurité au travail, procèdent à son évaluation normative et institutionnelle de manière périodique et l'adaptent aux exigences de l'amélioration des conditions de vie au travail ;
- développent une culture de prévention des risques professionnels basée sur l'information, la formation, la consultation et la participation.

Article 26 :

Des décrets ou arrêtés seront adoptés pour fixer les modalités et conditions d'application des objectifs et des dispositions de la présente loi aux différents secteurs, branches d'activités ou risques spécifiques.

Titre VI

Organes de contrôle

Article 27 :

Sont chargés du contrôle de l'application des dispositions de la présente loi, et des textes pris pour son application, les agents commissionnés à cet effet par leurs administrations.

Titre VII

Dispositions finales

Article 28 :

Le dispositif législatif et réglementaire national en vigueur en matière de santé et de sécurité au travail doit être mis en conformité avec les dispositions de la présente loi.

Article 29 :

Toutes les dispositions législatives et réglementaires contraires aux dispositions et aux principes généraux de la présente loi devront être mises à jour, modifiées ou abrogées.

Article 30 :

La présente loi entre en vigueur après l'expiration d'un délai de six (06) mois à compter de la date de sa publication au Bulletin Officiel.